

بعد أن ظلت تصدره له لعدة سنوات مصر تشتري غاز من الكيان الصهيوني وترفع أسعار الكهرباء



الأربعاء 18 فبراير 2015 12:02 م

وقعت شركة حكومية مصرية عقدا لاستيراد الغاز من شركة "نوبل إنرجي" الأميركية التي تساهم بنحو 40% في حقل ليفيathan الإسرائيلي قبالة سواحل فلسطين المحتلة، فيما كشف مسؤول بارز في وزارة البترول المصرية، أن سعر الغاز من الشركة الأميركية أعلى من المتفق عليه مع شركة سوناطراك الحكومية في الجزائر، والبالغ نحو 12 دولار للمليون وحدة حرارية [] وكانت مصر حتى مطلع عام 2011، تصدر الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، وفق اتفاق تم إبرامه في 2005 يقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنوياً، لمدة 20 عاماً، بثمن يتراوح بين 70 سنتاً و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية، بينما وصل سعر التكلفة آنذاك إلى 2.65 دولار، وفق محللين في قطاع الطاقة [] ووقعت مصر في ديسمبر/كانون الأول الماضي اتفاقاً لاستيراد ست شحنات من الغاز الطبيعي المسال من الجزائر في الفترة ما بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول المقبلين [] كما اتفقت مصر مبدئياً في أبريل/نيسان 2014 مع شركة غازبروم الروسية على توريد سبع شحنات من الغاز المسال، لكنها لم توقع العقود النهائية بعد [] ولم تفصح وزارة البترول المصرية عن الحقول التي سيتم استيراد الغاز منها أو الأسعار وفق العقد المبرم مع الشركة الأميركية، لكن محللون في قطاع الطاقة قالوا إن الاستيراد سيتم من إسرائيل حيث تمتلك "نوبل إنرجي" نحو 40% في حقل ليفيathan الإسرائيلي قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة [] وقال مسؤول بارز في وزارة البترول المصرية، طلب عدم ذكر اسمه في تصريح لـ "العربي الجديد"، إن قيمة شحنات الشركة الأميركية أعلى مما سيتم استيراده من سوناطراك الحكومية في الجزائر، والتي يصل سعرها إلى 12 دولاراً للمليون وحدة حرارية، فيما وصف محللون الصفقة الأميركية بالباهظة [] وتعاني مصر من تراجع إنتاج الغاز، حيث لا يكفي الاستهلاك المحلي، وتعرض الرئيس المخلوع حسني مبارك، الذي أطاحت به ثورة يناير/كانون الثاني 2011 لملاحقات قضائية عقب اندلاع الثورة تتهمه بإهدار المال العام بتصدير الغاز بثمن بخس، ولكن تمت تبرئته مؤخراً [] وتعتمد مصر بكثافة على الغاز في تشغيل محطات توليد الكهرباء، التي تستخدمها المنازل والمصانع، فيما تشهد البلاد انقطاعاً متكرراً للكهرباء سواء في الصيف أو الشتاء [] وحسب محمد شاكر وزير الكهرباء والطاقة بحكومة الانقلاب، فإن الحكومة ستطبق زيادة جديدة في أسعار الكهرباء في يوليو/تموز المقبل، وفق خطة لرفع الدعم بالكامل عن الكهرباء في غضون خمس سنوات [] وكانت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة قد بدأت في يوليو/تموز 2014، برفع أسعار شرائح استهلاك الكهرباء، بنسبة تتراوح من 10 إلى 50%. وقال شاكر خلال مؤتمر للطاقة في القاهرة، أمس، إن الحكومة ستخفض الدعم الموجه للكهرباء من 27.4 مليار جنيه (3.59 مليار دولار) خلال العام المالي الحالي 2014/ 2015 الذي ينقضي بنهاية يونيو/حزيران، إلى 20.2 مليار جنيه (2.65 دولار) في العام المالي المقبل [] وأضاف أن متوسط سعر التكلفة لإنتاج الكيلو واط من الكهرباء هو 0.47 جنيه (0.06 دولار)، بينما يبلغ متوسط سعر البيع الآن 0.22 جنيه (0.02 دولار). وبحسب وزير الكهرباء، فإن استخدام محطات الكهرباء للغاز الطبيعي، ارتفع من 64% إلى 70%. مقابل 30 % مشتقات بترولية مثل السولار والمازوت، لافتاً إلى أن المحطات ستستهلك وقوداً بنحو 12 مليار دولار العام المالي المقبل [] ويأتي إعلان الحكومة عن زيادة جديدة في أسعار الكهرباء، في وقت تشهد فيه البلاد انقطاعاً متكرراً للتيار، فيما يقول مواطنون إن الانقطاع بدأ مبكراً كونه يحدث نادراً خلال فصل الشتاء، بينما تشتد الأزمة في الصيف الذي تزداد فيه الأحمال على الشبكات []